

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٥٦ لسنة ٢٠١٢ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية محافظة أسيوط

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١١

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوضة فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٣ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط جلسة ٢٩/٥/٢٠١٢

باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٨/١١/٢٠١٢ ؛

قرار:

مادة ١٥٥ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٣٩٩٤٠٠٠,٠٦ ج (فقط ثلاثة ملايين وثلاثمائة وتسعة وتسعون ألفاً وأربعمائة جنيهاً وستة قروش لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٣٠٩٢٦٥,٩١ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وتسعة آلاف ومائتان وخمسة وستون جنيهاً وواحد وتسعون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها زيادة مصروفات السوق عن الإيرادات بمبلغ ١٠٩٠١٣٤,١٥ ج (فقط واحد مليون وتسعون ألفاً ومائة وأربعة وثلاثون جنيهاً وخمسة عشر قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ فى ٢٠١١/١٢/٣١ مبلغ ١٢٣١٠٦٣٨,١٠ ج (فقط اثنا عشر مليوناً وثلاثمائة وعشرة آلاف وستمائة وثمانية وثلاثون جنيهاً وعشرة قروش لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٩/١١/٢٠١٢

المفوضة فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

١ / آمال السلامونى